الأنباء
السبت 29 أغسطس 2015

23 مليار دينار تمويلات للأفراد والعقار.. تشكل 70٪ من النشاط الائتماني البالغ 31,7 مليارا

«بيتك»: الائتمان يرتفع 5,2٪ في يونيو على أساس سنوي

أشار تقرير أصدره بيت التمويل الكويتي «بيتك» الى ارتفاع النشاط الائتماني على أساس سنوي بنسبة 5,2٪ وبنحو 1.6 مليار دينار إذ بلغ 31.7 مليار دينار في يونيو 2015، مستحوذا على نحو 80,7٪ من ودائع القطاع المصرفي، وقد مثلت التسهيلات الشخصية 40,9٪ من النشاط الائتماني بما يفوق 12,97 مليار دينار، بنمو سنوي نسبته 8,7٪، فيما حصلت قطاعات العقار والتشييد والبناء على نحو 31٪ من حجم التسهيلات الائتمانية بنحو 9,8 مليارات دينار.

وكشف التقرير عن تراجع التسهيلات الائتمانية الموجهة للمؤسسات المالية غير البنوك بأكثر من 7,4٪ على أساس سنوي إلى 1,35 مليار دينار إذ تمثل 4,3٪ من حجم النشاط الائتماني، فيما ارتفع النشاط الائتماني لقطاع التجارة 9,4٪ بنحو 2,99 مليار دينار محققا نموا على أساس سنوي بنسبة 5,8٪، فيما انخفض الائتمان الموجه لقطاع الصناعة إلى 1,74 مليار دينار ويشكل 5,5٪ من حجم الائتمان وشهد تراجعا سنويا بنسبة 3,1٪.

وارتفع قطاع النفط بنسبة 3,2٪ على أساس شهري، فيما زاد على أساس سنوي بشكل كبير نسبته 118٪ وبحوالي 345 مليون دينار، في حين ارتفع قطاع الزراعة على أساس شهري بنسبة 4,8٪ بينما انخفض بنسبة 3,2٪ في يونيو على أساس سنوي، وفيما يلي التفاصيل:

الائتمان المصرفي الممنوح للقطاعات الاقتصادية في الكويت

نوع النشاط الاقتصادي	الائتمان الممنوح شهرياً منذ يونيو حتى يونيو 2015 (القيمة بالمليار دينار كويتي)						التغير الشهري في يونيو 2015		التغير السنوي في يونيو 2015		الحصة إلى إجمالي الائتمان في يونيو 2015
	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونيو	مليار دينار	%	مليار دينار	%	
التسهيلات الشخصية	12.38	12.43	12.65	12.56	12.66	12.97	0.321	%2.5	1.04	%8.7	%40.9
العقار والإنشاءات	9.80	9.79	9.88	9.82	9.84	9.83	(0.009)	(%0.1)	0.018	%0.2	%31.4
التجارة	2.89	2.90	2.89	2.91	2.93	2.99	0.064	%2.2	0.164	%5.8	%9.4
مؤسسات مالية غير البنوك	1.40	1.40	1.35	1.37	1.361	1.355	(0.006)	(%0.4)	(0.109)	(%7.4)	%4.3
الصناعة	1.746	1.75	1.74	1.72	1.740	1.736	(0.004)	(%0.2)	(0.055)	(%3.1)	%5.5
نفط خام وغاز	0.407	0.415	0.419	0.612	0.617	0.638	0.020	%3.2	0.345	%118	%2
أنشطة أخرى	2.06	2.08	2.06	2.03	2.05	2.1	0.065	%3.2	0.088	%4.3	%6.7
الزراعة والصيد	0.015	0.016	0.016	0.016	0.015	0.015	0.001	%4.8	(0.001)	(%3.2)	%0.05
الخدمات العامة	0.074	0.081	0.086	0.086	0.087	0.087	(0.001)	%0.8	0.073	ستة أضعاف	%0.27
إجمالي النشاط الائتماني	30.77	30.86	31.08	31.12	31.3	31.7	0.453	%1.4	1.566	%5.2	% 100

المصدر: بنك الكويت المركزي – النشرة النقدية يونيو 2015.

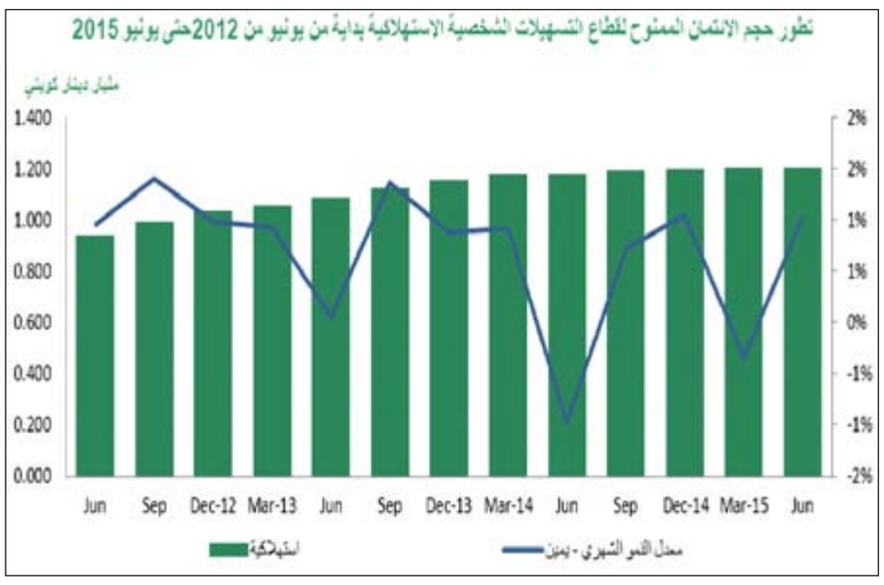

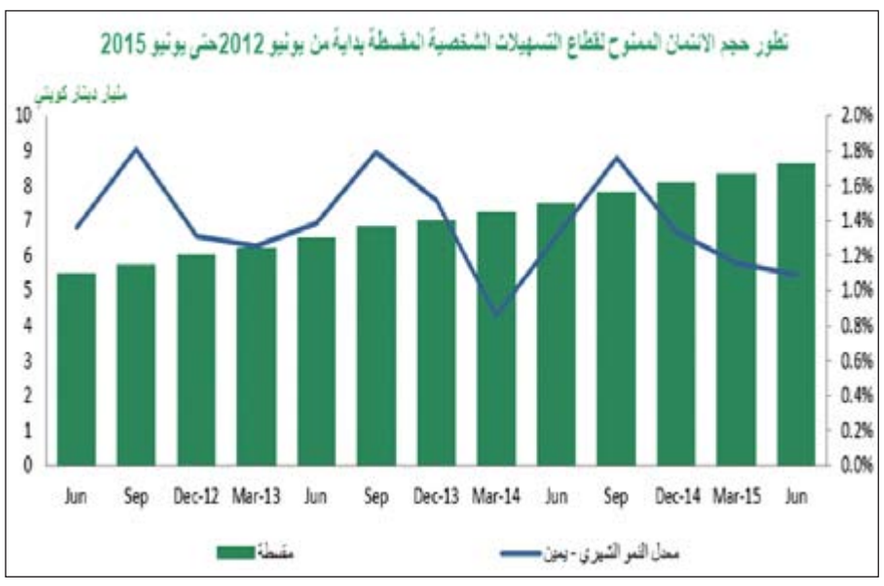

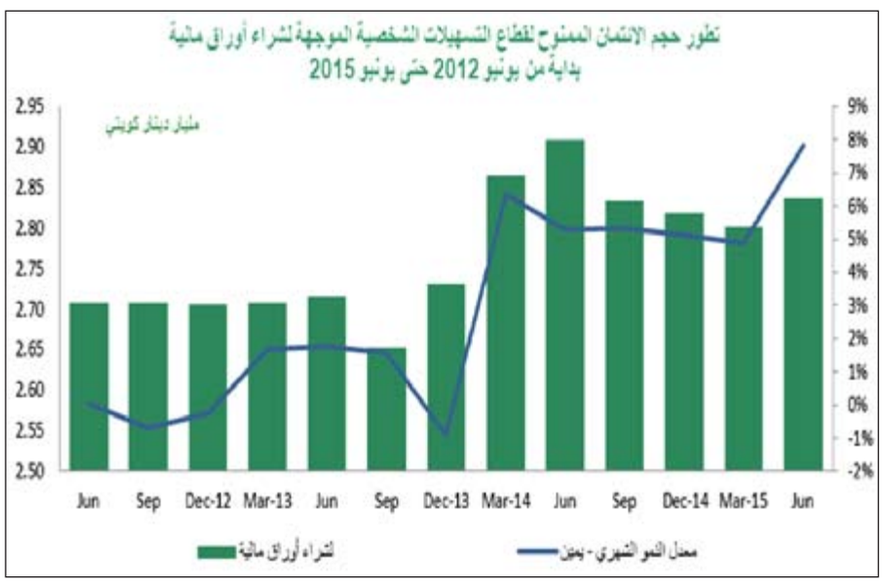

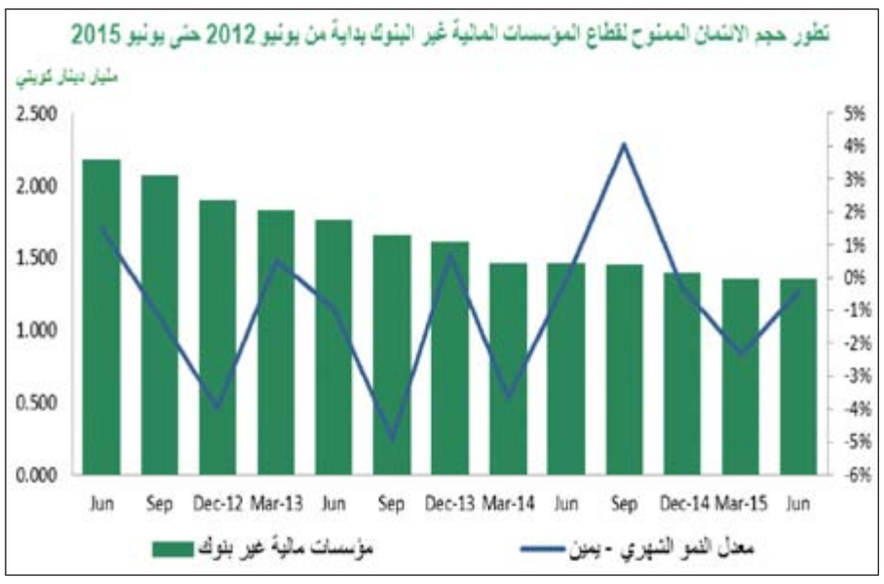

التسهيلات الشخصية لشراء الأسهم تقفز لأكثر من 2,8 مليار دينار بنمو شهري 7,8٪.. الأعلى منذ 2008

استقرار الإنشاءات عند 6٪ من حجم الائتمان.. والصناعة عند 5,5٪

4,3٪ نسبة الائتمان الممنوح إلى قطاع المؤسسات المالية غير البنوك

استقر النمو السنوي للائتمان الممنوح من القطاع المصرفي نسبيا في يونيو مقارنة بنموه السنوي في مايو 2015، إذ سجل على أساس سنوي في يونيو 5,2٪ متخطيا 31,7 مليار دينار بزيادة مقدارها 1,6 مليار دينار عن يونيو 2014 الذي كان قد شهد نموا أعلى وصلت نسبته 8,1٪ على أساس سنوي.وتضاعف نمو الائتمان الشهري في يونيو مقارنة بنموه في مايو 2015، إذ سجل نسبة نمو قدرها 1,4٪، وبذلك يفوق نموه الشهري في يونيو متوسط النمو الشهري (0,6٪) للستة أشهر الأولى من عام 2015. وقد ارتفعت حصة النشاط الائتماني في يونيو من إجمالي حجم الودائع لدى القطاع المصرفي للمرة الأولى منذ بداية العام لتمثل 80,7٪ مقارنة بحصة قدرها 79,1٪ من إجمالي الودائع في مايو.

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية

ارتفعت حصة الاقتراض الشخصي إلى 40,9٪ من حجم النشاط الائتماني في يونيو، تلاه نشاطا العقار والإنشاءات اللذان تراجعت حصتيهما معا إلى 31٪ من التسهيلات الائتمانية (وشكل القطاع العقاري 25٪ من حجم الائتمان، بينما استقرت حصة قطاع الإنشاءات للشهر الثالث على التوالي عند 6٪ من حجم الائتمان)، كما استقرت حصة قطاع التجارة عند 9,4٪ من الائتمان المصرفي للمرة الثالثة على التوالي.

وجاءت نشاطات أخرى لتحصل على 6,7٪ من حجم الائتمان، فيما استقرت نسبيا حصة قطاع الصناعة لتحصل على 5,5٪، بينما يمثل الائتمان الممنوح إلى قطاع المؤسسات المالية غير البنوك 4,3٪ من حجم الائتمان، في حين استقرت حصة قطاع النفط الخام والغاز عند 2٪ من الائتمان، أما قطاع الزراعة وصيد الأسماك وقطاع الخدمات العامة في يونيو 2015 فيشكلان في حدود 0,5٪ من حجم الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية.

تطور حجم التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية

بتحليل التسهيلات الائتمانية الممنوحة خلال يونيو بحسب حجمها الموجه إلى القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، فقد انخفض الائتمان الممنوح إلى قطاع العقار إلى 7,93 مليارات دينار في يونيو مسجلا تراجعا أقل من 0,5٪ بمقدار 20,3 مليون دينار عن 7,95 مليارات دينار في مايو 2015.

بينما تراجع نموه السنوي في يونيو إلى أقل من 1٪ مقارنة بنمو 2,6٪ في مايو، في حين كان قد سجل نموا سنويا ملحوظا نسبته 9,3٪ في يونيو من العام الماضي.

وارتفع الائتمان الممنوح إلى قطاع التجارة مسجلا 2,99 مليار دينار بنسبة نمو شهرية قدرها 2,2٪ وبمقدار 64 مليون دينار في يونيو عن نحو 2,93 مليار دينار في مايو، في حين سجل النمو السنوي في يونيو 5,8٪ مقابل نمو قدره 5,5٪ في مايو، وهي مازالت تقل عن المستويات المرتفعة التي سجلت في العام الماضي والتي وصلت إلى 10,5٪ في يونيو 2014.

وقد زاد حجم الائتمان الممنوح للنشاطات الأخرى إلى 2,1 مليار دينار في يونيو 2015 بنسبة ارتفاع قدرها 3,2٪ وبحوالي 65 مليون دينار عن 2,05 مليار دينار في مايو الذي كان قد سجل نموا شهريا قدره 1,5٪ بنحو 29,5 مليون دينار، في حين وصل نموه السنوي في يونيو إلى 4,3٪ ويعد أقل من نموه السنوي الذي سجل 8,1٪ في يونيو من العام الماضي.

أما قطاع الإنشاءات فقد ارتفع الائتمان الممنوح له 1,9 مليار دينار على أساس شهري بنسبة محدودة تقل عن 1٪ وبحوالي 12 مليون دينار في يونيو عن 1,89 مليار دينار في مايو الذي كان قد ارتفع بنسبة 1,3٪ وبحوالي 23,7 مليون دينار، في حين تراجع على أساس سنوي في يونيو بنسبة 1,4٪ مواصلا تراجعه الذي بدأ في ديسمبر الماضي.

وانخفض النشاط الائتماني إلى قطاع المؤسسات المالية غير البنوك إلى 1,356 مليار دينار بشكل طفيف بلغ 5 ملايين دينار في يونيو، عن 1,36 مليار دينار في مايو الذي كان قد تراجع بأقل من 1٪ وبنحو 7 ملايين، كما استمرت وتيرة تراجعه السنوي في يونيو إذ سجلت 7,4٪ وهي أعلى من تراجعه في مايو بنسبة7,1٪ إلا انه أقل حدة من تراجعه في يونيو من العام الماضي الذي وصل إلى 17٪.

وتراجع الائتمان الممنوح إلى قطاع الصناعة بشكل طفيف إلى 1,736 مليار دينار في يونيو بنسبة تقل عن 1٪ وبمقدار 3,8 ملايين دينار عن 1,74 مليار دينار في مايو الذي كان قد ارتفع بنسبة 1,3٪ وبحوالي 21,8 مليون دينار.

كما هدأ تراجعه في يونيو على أساس سنوي إلى 3,3٪ مقارنة بنسبة 3,6٪ في مايو، في حين كان قد نما على أساس سنوي في حدود 1٪ في يونيو 2014.

كما زاد الائتمان الممنوح لقطاع النفط الخام والغاز إلى 638 مليون دينار بنسبة 3,2٪ وبحوالي 18 مليون دينار في يونيو عن حوالي 618 مليون دينار في مايو الذي كان قد ارتفع على أساس شهري بنسبة 1٪، فيما سجل في يونيو ارتفاعا على أساس سنوي بنسبة 118٪ وما يزيد على 345 مليون دينار مقارنة بزيادته بنسبة 124٪ في مايو، بينما كان قد وصل نموه إلى 129٪ في يونيو 2014 على أساس سنوي.

وتراجع الائتمان الممنوح لقطاع الخدمات العامة نسبيا إلى 86,5 مليون دينار في يونيو عن 86,6 مليون دينار في مايو الذي كان قد ارتفع بنسبة تقل عن 1٪ وبنحو 0,7 مليون دينار، بينما سجل في يونيو ما يقرب من 6 أضعاف حجمه منذ عام مضى.

أما الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة والصيد فقد زاد إلى 15,3 مليون دينار بنسبة قدرها 4,8٪ وبنحو 0,7 مليون دينار في يونيو عن نحو 14,6 مليون دينار في مايو الذي كان قد تراجع على أساس شهري بنسبة 9,3٪ وبنحو 1,5 مليون دينار.

أما على أساس سنوي فقد هدأت وتيرة انخفاضه إلى 3,2٪ في يونيو مقارنة بانخفاض كان قد شهده في مايو وهو الأعلى منذ مارس 2013 وصلت نسبته 22,3٪، في حين كان قد ارتفع بشكل كبير على أساس سنوي نسبته 76٪ في يونيو 2014.

التسهيلات الشخصية تسجل 13 مليار دينار.. الأعلى شهرياً منذ سبتمبر 2008

نمو شهري عند 2,5٪ بحجم 321 مليون دينار

القروض الاستهلاكية ترتفع لـ 1,2 مليار دينار.. والمقسطة إلى 8,6 مليارات

تأتي التسهيلات الائتمانية الشخصية كأكبر حصة من حجم التمويل الممنوح، حيث سجلت 12,97 مليار دينار في يونيو بارتفاع شهري تفوق نسبته 2,5٪ وبمقدار 321 مليون دينار وهو الأعلى على أساس شهري منذ ارتفاعه في سبتمبر 2008 ومقارنة بارتفاع كان قد سجل أقل من 1٪ في مايو 2015 الذي بلغ حجمها فيه 12,66 مليار دينار (تمثل 40,4٪ من الائتمان).وهو ما دفع النمو السنوي للتسهيلات الائتمانية الشخصية ليسجل نموا يزيد على 8,7٪ في يونيو مقارنة بنسبة 8,2٪ في مايو 2015 إلا إنها مازالت أقل من مستويات نموها القوية التي سجلت 11,7٪ في يونيو 2014.

وتمثل التسهيلات الائتمانية الشخصية تلك القروض الممنوحة للأشخاص والأفراد الطبيعيين بغرض تمويل أغراض فردية تختلف باختلاف حاجاتهم المتنوعة، إذ يمكن تقسيمها بحسب الغرض الممنوحة من أجله إلى 4 أنواع وهي:

الأول تسهيلات مقسطة تمثل الحجم الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد، وتستخدم لتمويل حاجات غير تجارية على وجه الخصوص في شراء أو ترميم السكن الخاص، وقد تراجعت حصتها نسبيا إلى 66,6٪ في يونيو.

والثاني الموجه لحاجات الأفراد الاستهلاكية والتي ارتفعت حصتها نسبيا إلى 21,9٪ من التسهيلات الشخصية، وهي تمنح للعميل لتمويل حاجاته الشخصية التي تغطي نفقات التعليم والعلاج وكذلك احتياجاته من السلع المعمرة.

والثالث تلك التسهيلات الشخصية التي تستخدم في شراء أوراق مالية وتشكل 9,3٪ من التسهيلات الشخصية، والرابع القروض الشخصية الأخرى التي استقرت حصتها في حدود 2,3٪ للمرة الثالثة على التوالي من التسهيلات الشخصية، وهي متنوعة وغير محددة الأغراض. أما التسهيلات الائتمانية الشخصية المقسطة التي تمنح لتمويل حاجات غير تجارية وشراء السكن الخاص فقد فاق حجمها 8,6 مليارات دينار في يونيو الذي سجل نموا على أساس شهري 1٪ وبمقدار 93 مليون دينار عن حجمها الذي ارتفع إلى 8,5 مليارات دينار في مايو (تشكل نحو 67,5٪ من التسهيلات الشخصية) في مايو، بينما ارتفع نموها السنوي في يونيو بشكل ملحوظ عند 15٪ مقارنة بنموها في مايو 2015 ونمو سنوي كانت سجلته في يونيو 2014 الذي شكلت التسهيلات المقسطة فيه نحو 63٪ من التسهيلات الشخصية).وزادت التسهيلات الائتمانية الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية إلى أكثر من 2,8 مليارات دينار بنمو شهري غير مسبوق منذ المعدلات الاستثنائية في عام 2008 وقد سجل نسبة قدرها 7,8٪ في يونيو مقارنة بما يزيد على 2,63 مليار دينار في مايو الذي كان قد شهد نموا شهريا لم يتجاوز 1٪ (يشكل حجمها 20,8٪ من الائتمان الموجه للأفراد في مايو)، في حين انخفض حجمها في يونيو بنسبة 2,5٪ على أساس سنوي، بينما كانت سجلت نموا قدره 4,8٪ في مايو، في حين شهدت ارتفاعا سنويا قدره 7,2٪ على اساس سنوي في يونيو من العام الماضي.

وزادت القروض الشخصية الاستهلاكية إلى 1,2 مليار دينار في يونيو بنسبة ارتفاع 1٪ عن 1,19 مليار دينار في مايو الذي تراجع بحوالي 8 ملايين دينار (تمثل 9,4٪ من حجم الائتمان الموجه للأفراد)، في حين ارتفعت على أساس سنوي بنسبة قدرها 1,9٪ في يونيو، فيما وصل نموها السنوي إلى 8,5٪ في يونيو 2014.

وارتفعت القروض الشخصية الأخرى إلى حوالي 299 مليون دينار بنسبة قدرها 3,3٪ في يونيو مقارنة بنحو 289 مليون دينار في مايو الذي كان قد نما بأقل نسبته 1,9٪ وبحوالي 5,4 ملايين دينار (2,3٪ من حجم الائتمان الموجه للأفراد)، في حين سجلت تراجعا سنويا ملحوظا نسبته 10,5٪ في يونيو مقارنة بنسبة تراجع قدرها 12,3٪ على أساس سنوي في مايو، فيما كانت قد تراجعت بنسبة 5,5٪ في عام 2014.